الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
ـ دراسة نقدية ـ *

أ. سفيان عمراني **

أ. د. خير الدين معطى الله ***

* تاريخ التسليم: 29/ 9/ 2014م، تاريخ القبول: 31/ 12/ 2014م.

** طالب دكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي1945 - قالمه/ الجزائر.

*** أستاذ التعليم العالي/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي1945 - قالمه/ الجزائر.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى عرض وتقييم السياسات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة، والتي تندرج ضمن إطار تحقيق الأمن الغذائي الذي يتوقّف على مدى نجاح تطبيق هذه السياسات وفاعليتها. حيث تمّ تشخيص واقع الإصلاحات الفلاحية التي عرفها القطاع الفلاحي طيلة عشرية كاملة، وكذلك تمّ إجراء تقييم لمدى فاعلية تطبيق هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي، وبناءً على ذلك تمّ تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لتجاوز التحديات التي تحول دون ذلك.

وقد توصّلت الدراسة إلى أن الاصلاحات والسياسات التي انتهجتها الجزائر في سبيل ارساء دعائم الأمن الغذائي، لم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث ظلّت الفاتورة الغذائية مرتفعة، ولم يتمكّن الإنتاج المحلّي من تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين إلّا في حدود 70 % فقط، والباقي يتأتّى من الاستيراد. مما يستوجب إعادة النظر في جوهر هذه الاصلاحات والبرامج، من أجل بناء سياسة فلاحية ناجعة قادرة على أداء الدور المنوط بها في تحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاح:

القطاع الفلاحي؛ الأمن الغذائي؛ السياسات الفلاحية؛ الإصلاحات الفلاحية

Agricultural Reforms and their Implications on achieving Food Security in Algeria
- A Critical Study -

Abstract:

This article aims to present and evaluate successive policies that were common in Algeria in the beginning of the third millennium, which fall within the framework of the achieving food security, and dependon the effectiveness of applying these policies. We diagnosed the reality of the agricultural reforms that defined the agricultural sector over the full decimal, and an assessment was carried out to check the effectiveness of applying these policies in achieving food securities. Based on that we reached a set of recommendations to overcome these challenges.

The study concluded that despite all the reforms and policies pursued by Algeria in order to lay the foundations of food security, it did not reach the required level, as the increasing food bill remained high, and the local production has not been able to meet the food needs of the citizens, as it covers only 70 % of the the citizens' needs. The remaining percent is compensated from imports, which should be reconsidered in thelight of these reforms and programsin order to build a viable agricultural policy that will help in attaining food security.

Keywords:

Agriculture; Food Security; Agricultural Policies; Agricultural Reforms.

مقدمة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي من أهمّ القضايا التي تشغل اهتمام أغلب الاقتصاديين، واهتمام معظم دول العالم خاصّة في الوقت الحاضر، فالأمن الغذائي من المفاهيم التي ركّزت عليها واهتمّت بها العديد من المنظّمات العالمية، وذلك باعتبار أنّ الغذاء المصدر الرئيسي لحياة الإنسان لا يمكن الاستغناء عنه.

وتعاني الجزائر كباقي الدول العربية في عصرنا الحالي حالة من العجز الغذائي المتزايد، فالإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من الاستهلاك، مما يستدعي التوجّه نحو الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات، الأمر الذي يعمل على إضعاف رصيد البلاد من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها ومن ثمّ تبعيتها الاقتصادية والسياسية.لذا عملت الجزائر منذ عقود في وضع استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها والمقيمين على أراضيها، فحُظي القطاع الفلاحي بنصيب وافر من الاهتمام والدعم، باعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية التي لها دور حيوي في تحقيق الأمن الغذائي وضمان التنمية المستدامة.

ضمن هذا السياق، أخذ القطاع الفلاحي مكانة هامّة في السياسة الإنمائية للجزائر منذ الاستقلال، وخاصّة بداية الألفية الثالثة، على اعتبار أنّ المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي من بين الأدوات الفعالة التي يتسنّى بموجبها للجزائر تعبئة عناصر الإنتاج وتوجيهها للانتقال من التخلف والركود الاقتصادي إلى التطور والتنمية، وذلك للإسهام في البناء العام للاقتصاد الوطني وفي تحقيق التوازن الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للمواطن، والوصول إلى تحقيق مستويات كافية من الأمن الغذائي.

مشكلة البحث:

لقد سعت الجزائر منذ عقود من الزمن إلى النهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره، حيث مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.فقد تبنّت بدءا من سنة 2000 سياسات واستراتيجيات حديثة بغرض تطوير وتحديث هذا القطاع، وتعزيز دوره في تحقيق الأمن الغذائي. وبنظرة أوسع فإنّ تفعيل أداء القطاع الفلاحي يُمكّنه أن يلعب دورا محوريا ورئيسيا في تحسين مؤشرات الأمن الغذائي.

من خلال هذا الطرح، تتبلور اشكالية البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أيّ مدى أسهمت الإصلاحات الفلاحية المتعاقبة التي تبنّتها الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة في تحقيق الأمن الغذائي؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال المكانة الهامّة التي يحتلّها القطاع الفلاحي في اقتصاديات دول العالم عامّة وفي الجزائر خاصّة، لأنه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات البلد الغذائية، فقضيّة تنميته وتطويره يجب أن تحتلّ أهمية استثنائية، نظرا لظهور معطيات جديدة كالتغيرات المناخية، وتحديات تحقيق الأمن الغذائي.فإنعاش قطاع الفلاحة يكتسب أولوية كبيرة بالنسبة للجزائر، لأنّه يعدّ أحد الرهانات الكبرى التي يُعوّل عليها للانفلات من دوامة المحروقات، وتحقيق سيادة الدولة التي تتوقّف على أمنها الغذائي الذي يعدّ جزءا من أمنها القومي.وبالتالي توجّب علينا الإلمام بهذا الموضوع، للتسهيل على الباحثين للوقوف على أهمّ مشاكله، والتوصّل إلى حلول قد تكون المنطلق لتوفير أمن غذائي، خاصّة مع توفّر كل الإمكانيات التي تتيح في المجال الفلاحي.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في الجوانب التالية:

- توضيح المفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث (الأمن الغذائي والسياسة الفلاحية) .
- رصد الإمكانات الفلاحية التي تزخر بها الجزائر.
- تسليط الضوء على السياسات الفلاحية التي طبّقتها الجزائر خلال الفترة الممتدّة بين [2000 – 2013]، بغرض الإلمام بمضامينها، ووصولا إلى رؤية اقتصادية توضّح أهمية هذه الإصلاحات الفلاحية.
- محاولة تقييم أثر تطبيق السياسات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- تقديم مقترحات لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري، وذلك كمساهمة علمية لتجاوز العقبات التي تحدّ من تحقيق الأمن الغذائي واستدامته.

منهجية البحث:

لتحقيق الأهداف المنشودة من هذا البحث والوصول إلى نتائج عملية، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي لإعطاء صورة واضحة عن قطاع الفلاحة بالجزائر وماهية الموضوع بشكل عام، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الذي يقوم بجمع وتحليل البيانات والمعلومات لبعض الجداول التي لها صلة بالموضوع، والتي تمّ الحصول عليها من مختلف الهيئات الرسمية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي الجزائري.

فرضية البحث:

تدور فرضية البحث حول فكرة مفادها أنّ الإصلاح الفلاحي من أهمّ الآليات التي يجب على الجزائر تبنّيها للحد من العجز الغذائي الذي طالما عانت منه، كما أنّ الخروج من هذا المأزق وإيجاد حل جذري للمشكل الغذائي لا يتحقق إلّا من خلال انتهاج سياسات فلاحية ناجعة، تعمل على تنمية القطاع الفلاحي وتسهم في رفع حجم الإنتاج المحلي وتحسين مردوديته.

محدّدات البحث:

هدف هذا البحث إلى تحديد أثر الإصلاحات الفلاحية المطبّقة في الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي، من خلال دراسة هذا الأثر في بعض المؤشرات الاقتصادية، كمعدّل نمو الإنتاج الفلاحي، ومساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الخام، مساهمة الإنتاج الفلاحي النباتي والحيواني في تلبية الحاجيات الغذائية، معدّل الاكتفاء الذاتي، و مساهمة الصادرات والواردات الغذائية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الغذائي والإصلاح الفلاحي في الجزائر، نذكر منها:

دراسة (**محمد سمير مصطفى، 2010**) :

تناولت هذه الدراسة واقع الأمن الغذائي العربي، حيث تطرّق الباحث إلى الأمن الغذائي العربي ومؤشراته، مع الإشارة إلى مدى مساهمة الجزائر في الواردات الغذائية الكلية التي لم تتجاوز معدّل 20 %، كما استعرضت هذه الدراسة واقع قطاع الزراعة والغذاء العربي من خلال إطلالة كلية على المنطقة، لتحاول تشخيص نواقض السياسات الزراعية في البلدان العربية مجتمعة.

وقد توصّلت الدراسة إلى أنّ مشاكل الزراعة والأمن الغذائي العربي سببها العزوف العام عن الاستثمار الزراعي والاندفاع نحو أسواق المال، بالإضافة إلى غياب آليات عالمية كافية يسترشد بها في إدارة قطاع الزراعة والغذاء في ظل غياب التطبيق العملي للسياسات والاستراتيجيات المصاغة في مختلف المؤتمرات والجلسات الحكومية، ولهذا اقترحت التركيز على الاستثمار البشري وتوعية المزارعين لتفادي الاضطرابات المناخية، مع ضرورة تدخل السلطات الحكومية في الدول العربية للحدّ من المضاربات على الأسعار، مما يسهم في استقرارها والوصول إلى مستويات كافية من الأمن الغذائي.

دراسة (**عيسى بن ناصر، 2005**) :

تطرّقت هذه الدراسة إلى مشكلة الغذاء في الجزائر، وقد توصلت إلى كون الجزائر تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدّد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية، بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني، كما سمحت السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر بدعم أسعار المواد الغذائية، والوصول إلى مستويات استهلاك، وحماية اجتماعية مقبولة، وتحسّن كمّي ونوعي للوجبة الغذائية.

دراسة (**مبروكي الطاهر، 2007**) :

جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وقد خلصت الدراسة إلى أنّ مساهمة القطاع الفلاحي في الوطن العربي في تحقيق الأمن الغذائي ضعيفة رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي يحوزها، وهذا يستدعي تحسين كفاءة الاستغلال للموارد الزراعية من خلال الإفادة من التقنيات الحديثة، واستغلال مساحات شاسعة تقع في الدول الصحراوية المناخ كالجزائر، وكذلك زيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي، واختيار التركيبات المحصولية الملائمة، بالإضافة إلى ايجاد استراتيجية لمنع زراعة بعض المحاصيل في المناطق التي تتكرّر فيها الظواهر المناخية غير المواتية للزراعة.

دراسة (**فوزية غربي، 2010**) :

تطرّقت هذه الدراسة إلى موضوع الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر، حيث تتساءل عن حقيقة الأمن الغذائي في الوطن العربي، وهل الزراعة العربية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد ذات الاستهلاك الواسع.وتوصّلت الدراسة إلى أنّ العجز في الميزان التجاري للمواد الغذائية والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية، تبقي مشكلة الأمن الغذائي قائمة؛ مما يعني أن الزراعة الجزائرية تعرف عجزا مزمنا في تلبية احتياجات الطلب المحلي وبخاصة في مجال الحبوب، لتستمر بذلك تبعيتها للخارج، وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي غير مقتصرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي. ولهذا تقترح تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والعمل على توجيهها بكيفية سليمة.

دراسة (**بن حمود سكينة، 2013**) :

تطرّقت هذه الدراسة إلى فرع الصناعات الغذائية كأحد السبل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.وقد تمّ التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنّ أسباب تناقص الغذاء في الجزائر تعود إلى نوعية العلاقات الزراعية السائدة، والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، ونقص مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى غياب استراتيجية واضحة في تحقيق الأمن الغذائي. وعلى الرغم من نمو الصناعات الغذائية إلاّ أنّه مازال هناك استيراد لمنتجات غذائية كثيرة تُشكّل عبئاً ثقيلا على موازنة الدولة، ولعلّ المواد ذات الاستهلاك الواسع على وجه الخصوص، تلعب دورا رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل ترقية قطاع الصناعات الغذائية، الذي يعتمد بالأساس على التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

ويأتي هذا البحث ليحاول تسليط الضوء على الإصلاحات الفلاحية الأخيرة التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتدّة بين [2000_2013]، لتتبّع أثرها على تحقيق الأمن الغذائي على ضوء المتغيّرات العالمية الحديثة؛ تتمّة لأعمال الباحثين في هذا المجال.

تقسيمات البحث:

من أجل الإلمام بإشكالية البحث وإثراء الموضوع، تمّ تقسيم البحث على النحو الآتي:

- أولا – الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسة الفلاحية.
- ثانيا – الملامح الأساسية للقطاع الفلاحي في الجزائر.

- ثالثا – واقع الإصلاحات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2013).
- رابعا – محاولة تقييم أثر تطبيق الإصلاحات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا ـ الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسة الفلاحية:

نسعى من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي والسياسة الفلاحية، وذلك من أجل الإلمام بمختلف أدبيات البحث.

1. مفهوم الأمن الغذائي:

هناك تعريفات عدة للأمن الغذائي، نذكر منها:

- التعريف الأول: تُعرِّف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنّه «توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحّي الذي يُؤمّن العناصر الغذائية الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية».فالأمن الغذائي يتطلّب توفر الجوانب التالية[1]:

– توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة.

– توفر إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر.

– توفر شروط التغذية الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمةالصحية، والماء النظيف، والشروط الصحية والصحّة العامة.

- التعريف الثاني: يُعرّف البنك الدولي الأمن الغذائي بأنه حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشيطة وسليمة، وعناصره الجوهرية هي: وفرة الغذاء، والقدرة على تحصيله[2].

- التعريف الثالث: الأمن الغذائي يُمثّل قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع وضمان حدّ أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتمّ توفير احتياجات الغذاء إمّا بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات، ويمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسدّ النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات[3].

وعليه فإنّ مفهوم الأمن الغذائي يقوم على ثلاثة مرتكزات هي[4]:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

انطلاقا من هذه التعريفات فإنّ مفهوم الأمن الغذائي يتعدّى مفهوم الاكتفاء الذاتي، الذي يمثّل سدّ الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليّا، فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي، سواء تمّ إنتاجه محليا أو تمّ استيراده من الخارج؛ لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، وعندما تساوي 100 % نقول إنه تحقق الاكتفاء الذاتي، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك.كما أنّه يحدث عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي، ويسمّى العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية[5].

2. مستويات الأمن الغذائي:

يتضمّن مفهوم الأمن الغذائي ثلاثة مستويات كما يلي[6]:

- مستوى الكفاف: ويتمثّل في قدرة الدولة على توفير الحدّ الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حدّ الفقر إذا ما قورن مستوى الدخل بالإمكانيات المتوفّرة للحصول على الحدّ الأدنى من الغذاء. ويُعبّر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي.

- المستويات الوسطى: وتتمثّل في المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف، ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويُعبّر هذا المستوى عن القدرة على التخلّص من سوء التغذية، ويتمّ ذلك عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

- المستوى المحتمل: ويمثّل قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يُمكّنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية، أي كفالة الحدّ الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية وفقا للمعايير الدولية.

3. أبعاد الأمن الغذائي:

يشتمل مفهوم الأمن الغذائي على العديد من الأبعاد الأساسية ذات الدلالة الواضحة على طبيعة المفهوم ومضمونه. ويمكن حصرها في العناصر التالية:

- البعد الاقتصادي: ويعتمد هذا البعد على العلاقة بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، لأنّ توفّر الغذاء بالنوعية والكمية المطلوبة لا يعني تحقيق الأمن الغذائي، إلّا إذا كان بمقدور الناس الوصول إليه مدعومين بقدرة شرائية تتوافق بين الدخل وأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع، مما يمكّنهم فعلا من الحصول على الغذاء وتناوله.ولذلك كان الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركنا أساسيّا من أركان الأمن الغذائي[7].

- البعد الديموغرافي: يتدخّل العنصر البشري في قضية الأمن الغذائي من خلال ثلاثة أقطاب؛ أولها: أنّ الأمن الغذائي أوجده هو لأجله وبقائه، لذا فقد عدَّد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطوّرها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيها: أنّ الإنسان هو المُنشّط لحيثيات الإنتاج والتسيير على اعتبارهما العمليتين الأساسيتين في تجسيد الأمن الغذائي بكفاءة عالية.أمّا عن القطب الثالث فهو الأهمّ، لأنّ الكائن البشري يعد مقياسا للكفاية الغذائية، لأنّه المُحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها.ولعلّ التزايد السكاني من المبرّرات التي تضاف لمشكلة الغذاء، وبالتالي التأثير غير المحدود في الأمن الغذائي[8].

■ البعد السياسي: استخدِم الغذاء ورقة ضغط سياسية منذ القدم لإجبار الطرف المقابل على الرضوخ لشروط الطرف المهيمن على الغذاء، كما استخدِم الغذاء عقوبة لإجبار الطرف المحتاج للغذاء إلى شروط المهيمن على إنتاج الغذاء، وهذا يشير إلى خطورة الانكشاف في الأمن الغذائي لأيّة دولة إذا ما تعرّضت لعقوبات سياسية، لأنّها ستعرّض حياة مواطنيها للخطر نتيجة استخدام الغذاء أوراق ضغط سياسية[9].

■ البعد البيئي: قد تشهد البيئة الفلاحية لأيّ إقليم تدهورا حادّا نظرا لغياب البعد البيئي في السياسات الفلاحية الوطنية أو القطرية، وكذلك عدم إعطاء الأهمية اللازمة للجوانب البيئية.وكمحاولة لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية وتحقيق الأمن الغذائي لابدّ من إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الفلاحية، وكذلك إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة، وأيضا تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي[10].

4. مكانة السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي:

■ مفهوم السياسة الفلاحية:

تعدّ السياسة الفلاحية جُزءا من السياسة العامة في البلد، فهي الاجراءات العملية التي تقوم بها الدولة، والتي تتضمّن مجموعة من الوسائل الاصلاحية الفلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالفلاحة، عن طريق زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره[11].

كما تعبّر السياسة الفلاحية عن مجموعة البرامج الفلاحية الانشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الفلاحية المتاحة، والتي تتحقق بتنفيذها أهداف معيّنة داخل القطاع الفلاحي، لضمان التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأيضا بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال الاقتصادية الفلاحية المستقبلية[12].

■ أهداف السياسة الفلاحية:

تعد السياسة الفلاحية أداة الدولة في القطاع الفلاحي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين: [13]

■ الهدف الأول: زيادة الإنتاج الفلاحي بشقّيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، لإنتاج الغذاء بصورة خاصة، و الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين:

- التوسع الأفقي في الزراعة، من خلال زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية والبشرية؛

- التوسّع الرأسي في الزراعة، من خلال زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية.

■ الهدف الثاني: العمل على زيادة حجم الصادرات الفلاحية لتعويض حجم الواردات الفلاحية التي تضطر إليها الدول كافة، وبخاصة النامية منها لسدّ فجوة الاكتفاء الذاتي.

♦ متطلبات السياسة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي:

يُشترط في السياسة الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين الاقتصاد الوطني أن تتوفّر فيها المتطلبات التالية[14]:

- أن تكون السياسة الفلاحية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها الصالح العام؛

- يجب أن تكون للسياسة الفلاحية أهداف وغاياتٍ محدّدة تتمثل فيها رغبات غالبية الشعب، ويشترط فيها أن تكونَ واضحة وغير متعارضة فيما بينها.

- تحتاج السياسة الفلاحية إلى اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة بأقلّ كلفة وجهد.

- يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهج العملي عند اختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة في تحقيق أهداف السياسية الفلاحية.

ثانيا ـ الملامح الأساسية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

عطفا على ما ورد في مختلف التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر للعام 2012، فإنّ المساحة الكلّية للأراضي العامّة في الجزائر تُقدّر بحوالي 238 مليون هكتار؛ تحتلّ الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80 % من المساحة الكلية، كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42.5 مليون هكتار، أي ما نسبته 17.8 % من المساحة الكلية للبلاد، وتشغل المساحة الفلاحية المستغلّة حوالي 8.4 مليون هكتار، أي ما يقارب 20 % من المساحة الفلاحية الإجمالية.كما يقدّر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0.24 هكتار.

وفي المقابل، فإنّ المساحات المسقية ضعيفة ولا تُمثّل إلا ما نسبته 12 % من المساحة الفلاحية المستغلّة، ما يعني خضوع ما يقارب 90 % من الزراعات إلى التغيرات والتقلبات المناخية، وبالتالي انتاجية متدنية في بعض الأحيان[15]، وهذا ناتج أساسا عن نقص الموارد المائية (امكانيات الجزائر من المياه تقدر إجمالا بحوالي 19 مليار م^3 سنويا) [×].فالفلاحة الجزائرية تتميّز بهيمنة الفلاحة المطرية، حيث تمثّل 90 % من الأراضي الفلاحية النافعة؛ هذه الخاصّية الأساسية تزداد بسبب ضعف التساقط من جهة، حيث أنّ 1،2 مليون هكتار فقط من الأراضي الفلاحية النافعة تتلقّى كمّية من الأمطار تفوق 450 ملم تسمح باستغلال فلاحة مطرية مستدامة، ومن جهة أخرى نجد سيطرة المناطق الجافّة وشبه الجافّة، حيث تمثّل 82 % من المساحة الاجمالية المستغلّة من طرف الفلاحة، مع العلم أنّ ما يقارب 60 % من المياه موجّهة للري الفلاحي في الجزائر[16].

وفي هذا الإطار، فإنّ معدّل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الوطني لا تتعدى 70 %، كما أنّ أكثر من ثلثي حاجيات الحبوب مستوردة، وذلك من أجل سدّ عجز الإنتاج الوطني[17].ويعود المحصول الضعيف الذي تشهده الفلاحة الجزائرية على حد سواء إلى النقص والتراجع في الوسائل التقنية، بالإضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة.

وعلى صعيد آخر، فقد بلغت مساهمة القيمة المضافة

للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام نسبة 9.8 % للعام 2013 حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، وما نسبته 8.3 % كمتوسّط للفترة الممتدّة بين [2000 – 2013].وبهذا فقد احتلّت الفلاحة الصف الرابع بعد قطاعات: المحروقات، الخدمات، البناء، الأشغال العمومية على الترتيب[18].

وفي السياق ذاته، فإنّ القطاع الفلاحي يشغّل ما نسبته 10.8 % من اجمالي القوى العاملة في الجزائر محتلّا بذلك المركز الرابع بعد كل من قطاع التجارة والخدمات (59.8 %) ، والبناء والأشغال العمومية (16.6 %) ، والصناعة (13 %) ، وذلك حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2013[19]. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما يقارب 38 % من سكان الجزائر يقطنون في الأرياف[20] – حسب احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2012 – ، وهو ما يخلق فضاءً حيّاً يسهم في حالة تنميته وتكامله مع القطاعات الأخرى في دعم القطاع بشكل عام وتحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا ـ واقع الإصلاحات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2000) :

لقد شهد القطاع الفلاحي عبر تطوّره منذ الاستقلال أربع مراحل؛ بدءا بمرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية مرورا بمرحلة الإصلاح ثم الاستقرار، وصولا إلى مرحلة التجديد الفلاحي.و من الملاحظ أنّ هذه المراحل اختلفت باختلاف السياسات التنموية من جهة، واختلاف تسيير الدولة للقطاع الفلاحي من جهة أخرى، وذلك في سبيل النهوض بهذا القطاع باعتباره الركيزة الأولى للاقتصاد الوطني.ويتمّ في هذا المبحث تسليط الضوء على السياسات الفلاحية المطبّقة بداية الألفية الثالثة.

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة (2000 - 2004) :

بعد العودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية، وغلق برنامج التعديل الهيكلي، تمّ إطلاق برنامج إنعاش طموح، استهدف جلّ القطاعات وعلى رأسها القطاع الفلاحي.فبعد فشل السياسات المتخذة لتحقيق التنمية الفلاحية، وفي سنة 2000 اتخذت سياسة فلاحية جديدة تمثّلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية» الذي توسّع منذ سنة 2002 ليشمل الريف ويصبح «المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية»[21].

- أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

في إطار تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي في الفترة الممتدّة بين [2001 – 2004]، تمّ رصد غلاف مالي لقطاع الفلاحة والصيد البحري بلغ حوالي4،65 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصّص للبرنامج[22]، ويدخل هذا الأخير في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذلك استعادة الثقة بين المجتمع الريفي والحكومة.

وقد تمحور تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أربعة محاور أساسية هي[23]:

- تدعيم إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

- تكييف أنظمة الإنتاج وتوجيهها بما يحقّق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة.

- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب.

- إطلاق المخطط الوطني للتشجير الذي يهدف إلى توسيع نسبة الغطاء الغابي من 11 % إلى 14 % في المناطق الشمالية للبلاد.

وفي سنة 2002 تمّ توسيع المخطط السابق، وأصبح يسمّى المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لإدماج العالم الريفي، وقد حدّدت أهداف أوسع مع هذا الأخير لأجل تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي وتثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة. كما تضمنّت هذه الأهداف الموسّعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية، وكذلك دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين مستوى معيشتهم.وبهذا فقد تمّ تصوّر السياسات المتّخذة في إطار هذا المخطط، سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة (ناجعة اقتصاديا، مقبولة اجتماعيا ومستدامة بيئيّا) [24].

- استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

في إطار تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، تمّ تحديد تدابير وبرامج معينة كما يلي[25]:

- برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية: يدخل هذا البرنامج في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني، حيث تمّ توظيف المزارع النموذجية كوحدات تجارب لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، فصائل حيوانية) ، والمحافظة على الموارد الوراثية وتطويرها، مع زيادة توظيف التقنيات الحديثة. وتمنح الأهمية هنا للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تُمكّنها من جعل هذا المنتوج قابلا للتصدير ويستطيع مواجهة المنافسة في الخارج.كما هدف هذا البرنامج إلى تبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين لطرق الدعم وسبل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين، بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة.

- برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج: ويهدف إلى تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقّق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات) تحويلها (حسب المناطق) الجافّة وشبه الجافّة) ، وحسب المناخ الملائم لكل محصول.والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل عالية، أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية.

- البرنامج الوطني للتشجير: ويتمّ فيه توسيع عمليات

التشجير عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية بغراسة أشجار الفلين، وكذلك الحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز...التي لها فائدة بيئية) الحفاظ على التربة (، وأيضا فائدة اجتماعية) توفير مداخيل للفلاحين (.

- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: ويتمّ في إطار هذا البرنامج إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع لدفع وتيرة الانجازات في الميدان، حيث تُشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومديري المصالح الفلاحية، ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

- برنامج استصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات: ويشير إلى أنّ عملية استصلاح الأراضي المحاذية للواحات تدخل في برنامج الامتيازات، أمّا عمليات الاستصلاح الكبرى التي تتطلب وسائل وتقنيات وتكاليف عالية، فإنّها تفتح للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتقوم الدولة لإنجاح كل هذه المشاريع الهامّة بوضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للفلاحين، حيث ينطلق من المستثمرة باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الفلاحي، وذلك بإشراك المختّصين الإداريين والمهندسين والتقنيين[26].

وحُدّدت لتنفيذ هذا المخطط الفلاحي آلية مالية خاصّة، تتمثّل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية، التي تتمثل في[27]:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو مُوجّه لدعم الاستثمارات الموجّهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998؛ وذلك لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي يهدف إلى توسيع المساحات الفلاحية المستغلة.

- الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي: وتتمثّل مهامه في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، وكذلك محاسب للصناديق العمومية.

2. برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 - 2009) :

لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في اطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في اطار مخطّط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة (2001_2004) ، وذلك بعد تحسّن الوضعية المالية للجزائر، إذ أقرّت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق دينامكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

ويتضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية – المندرج تحت ركائز البرنامج التكميلي لدعم النمو – خمسة قطاعات، أهمّها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذي خصّص له ما قيمته 312 مليار دينار، وذلك في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.وقد مثّل هذا الظرف المالي نسبة 7.4 % من اجمالي المخصّصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي قدّرت مخصّصاته الإجمالية بحوالي4202.7 مليار دينار[28].

ويهدف برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية إلى[29]:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد.
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني.
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة.
- ترقية الصادرات الفلاحية، ولاسيما منها المنتوجات الفلاحية المحلية والحيوية) البيولوجية) .
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي، من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات، والإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، وردّ الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي.

وسيرافق إنعاش الفلاحة أيضا مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال[30]:

- دعم النشاطات المُدرّة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، وكذلك الإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.
- مواكبة التنمية بالحصول على الوسائل التقنية والقروض.
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء، الكهرباء والغاز...) ، وكذلك مواصلة برامج الإسكان الريفي.

3. قانون التوجيه الفلاحي (أغسطس 2008) :

في سنة 2008 تمّ المصادقة على قانون التوجه الفلاحي 08/ 16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008، الذي سطّر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامّة.ويهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتثمين وظائفها

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

يرمي قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية: [31]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطوّر محكم للتنظيم وأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستغلال الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي ليكون تطوّر الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، وكذلك مستداما بيئيا، كما يضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

كما اهتمّ قانون التوجيه الفلاحي أساسا بأدوات تأطير العقّار الفلاحي، حيث نصّ على أنّها تُطبّق على الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وتلك التابعة للملكية الخاصة، حيث يُمنع بموجب أحكام هذا القانون كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنّفة أرضا فلاحيه، أو ذات الوجهة الفلاحية.وبشأن نمط استغلال الأراضي الفلاحية فإنّ عقد الامتياز يُشكّل نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وهو عقد تَمنح بموجبه السلطة المانحة لشخص حقّ استغلال العقارات الفلاحية لمدّة محدّدة تصل إلى 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية[32].

يعدّ مخطط التوجيه الفلاحي أداة تُحدّد التوجيهات الأساسية على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة، ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني.

4. سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009 - 2014) :

ترتكز هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر أغسطس 2008، حيث يُحدّد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

أ. محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

لقد كان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني[33].وقد رصد لهذه السياسة في إطار تطوير قطاع الفلاحة للفترة الخماسية التنموية (2010 – 2014) مبلغ يقدّر بحوالي 1000 مليار دينار، أي بمعدّل 200 مليار دينار سنويا، تهدف إلى التحسين المستدام للأمن الغذائي والتنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، بالإضافة إلى مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية[34].

كما تتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز أساسية، وهي:

- التجديد الفلاحي: وتركّز هذه الاستراتيجية على البعد الاقتصادي ومردود القطاع، لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث تهدف إلى[35]:
  - تعزيز قدرات الإنتاج؛
  - زيادة انتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية؛
  - تأمين واستقرار عرض المنتجات، وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، وذلك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛
  - عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية للاستثمار الفلاحي، وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل، المورثين[36].

- التجديد الريفي: تهدف هذه السياسة إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث رصد لها غلاف مالي قدّر بحوالي 60 مليار دينار سنويّا.وتتجسّد من خلال أربعة أهداف أساسية[37]:
  - تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف) تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور.
  - تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.
  - الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.
  - حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.
- تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: تأتي هذه الركيزة ردا على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتّجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، وقد خصّص له ظرف مالي يقدّر بحوالي 24 مليار دينار سنويا.ويهدف إلى[38]:
  - عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
  - استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي،
  - تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المُكلّفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع،
  - تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحّة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية

ومكافحة حرائق الغابات.

ب. ميكانيزمات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

من أجل تنفيذ هذه السياسة على أرض الواقع، وضعت سلسلة من برامج التنمية كما يأتي[39]:

- برنامج تكثيف الإنتاج: يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع، وذلك من خلال مجموعة من البرامج الفرعية: برنامج إنتاج الحليب، برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات، برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا، برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية، برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون، برنامج تنمية، تطوير زراعة النخيل.

- البرنامج المتخصّص) البذور والشتلات (: يهدف هذا البرنامج إلى ضمان معدّل تغطية مناسب من البذور والشتلات ذات النوعية الجيّدة، وبالتالي تلبية احتياجات مختلف برامج تكثيف الإنتاج.

- برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار؛ منها 278000 هكتار لتحويل النظم التقليدية، وحوالي 138000 هكتار كمخطّطات جديدة.

- برنامج التجديد الريفي: يهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، وذلك من خلال إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

ومن أجل ضمان السير الحسن لهذه البرامج، تمّ التوقيع على عقدي نجاعة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن كما يلي[40]:

- عقد نجاعة للتنمية الفلاحية تمّ توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، استنادا على خصوصيات وقدرات كل ولاية.ويتمّ تقييم الأداء بالتركيز على التغيّرات في معدل الإنتاج الفلاحي والإنتاجية،

- عقد نجاعة للتنمية الريفية تمّ توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر (، و تحديد الأثر على حماية وتثمين الموارد الطبيعية.وبهذا فإنّ تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المُشعرة والمُنفّذة، وتوسيع مجال الإنتاج، وحماية الموارد الطبيعية، وعدد فرص العمل التي تمّ استحداثها.

وعلى هذا الأساس، تمّ تحديد القيم المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني في إطار هذه العقود كما يلي[41]:

- تحسين المعدل السنوي لنمو الانتاج الفلاحي، وذلك بالمرور من 6٪ كمتوسط للفترة (2000 – 2008) إلى 8.33 % خلال الفترة بين [2010 – 2014.

- نمو الانتاج وتحسين إدماجه وجمعه، وذلك من خلال تثبيت انتاج الحبوب بحوالي 54 مليون قنطار سنويا (من أجل تخفيض الواردات من القمح الصلب والشعير) ، وزيادة انتاج الحليب إلى حوالي 3مليار لتر.

- تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، من خلال إطلاق 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2174 موقعا ريفيا .مما سيسمح بتحسين ظروف معيشة 727000 أسرة ريفية ستكون قريبة من 4471000 ساكنا، كما سيكون لها آثار على استصلاح حوالي 8.2 مليون هكتار في المناطق الجبلية والسهول والمناطق الصحراوية.

- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الادماج الفلاحي الصناعي ضمن الفروع؛ وذلك من خلال الاهتمام بتنمية الصناعات الغذائية؛ .

- استحداث مناصب الشغل (ما يقارب 1.2 مليون معادلة مناصب دائمة (، لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخصّ استحداث فرص مناصب الشغل ومداخيل خارج الفلاحة.

وفي هذا الإطار، فقد تمّ إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لهذه السياسة، والتي كلّلت بوضع الآليات الضرورية لإنجاح الإستراتيجية الجديدة لتأمين مُولّدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل، ونذكر منها[42]:

- إنشاء صندوق لضمان القروض، مُوجّه للفلاحين وللأنشطة الريفية.

- تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى: العمل، والتشغيل والضمان الاجتماعي، والتعليم والتكوين المهنيين.....

- إنشاء العديد من القروض التمويلية:

– القرض الميسّر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.

– القرض الإتّحادي الميسّر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة.

– توسيع القرض الإيجاري لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاحة.

– توسيع قرض الرفيق بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية.

رابعا ـ محاولة تقييم أثر تطبيق الإصلاحات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يتمّ في هذا المبحث إجراء تقييم لأثر تطبيق السياسات الفلاحية على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، **لتحديد مدى فاعلية هذه الأخيرة في تعزيز مستوى الأمن الغذائي في الجزائر.**

1. تطوّر مؤشّرات الأداء الفلاحي ومساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام:

لقد عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطوّرا ملحوظا خلال الفترة (2000_2012) ، حيث ارتفعت المساحة الفلاحية الاجمالية من حوالي 40.9 مليون هكتار سنة 2000 إلى حوالي 42.5 مليون هكتار سنة 2012، واحتلّت أكثر من.817 % من

المساحة الاجمالية للبلد، وذلك نتيجة تشجيع استصلاح الأراضي ودعم الفلاحين بالبذور اللازمة، بالإضافة إلى وضع برامج للغرس والتشجير، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع مساحة الأشجار المثمرة من 4.7 مليون هكتار سنة 2000 إلى 8.4 مليون هكتار سنة 2011، بالإضافة إلى ارتفاع المساحة المخصّصة لإنتاج العنب من 0.6 مليون هكتار سنة 2000 إلى 0.9 مليون هكتار سنة 2011.وصاحب ذلك انخفاض طفيف في نسبة المساحة الفلاحية المستغلّة، حيث انتقلت من 20.1 % سنة 2000 إلى ما يقارب 19.8 % سنة 2012 بالرغم من ارتفاع حجم المساحة الفلاحية الاجمالية والمساحة المستغلّة، ما يشير إلى ترك أراض فلاحية دون استغلال.

وفي المقابل فقد ارتفع حجم المساحات المسقية من 489 ألف هكتار سنة 2000 إلى أكثر من مليون هكتار سنة 2012، فارتفعت نسبة المساحة المسقية من 5.97 % سنة 2000 إلى 12.42 % سنة 2012، ويعزى ذلك إلى تعبئة الموارد المائية عبر إنشاء السدود، وأيضا ترشيد استعمال المياه، من خلال ترقية أنظمة السقي المقتصدة للمياه وإدخال تقنيات السقي الحديثة كالسقي المحوري والسقي بالتقطير، بالإضافة إلى توسيع محيطات السقي في العديد من مناطق الوطن.إلّا أنّها ظلت غير كافية، خاصّة عند مقارنتها بالمساحة الصالحة للزراعة.(الجدول 1)

كما نشير في هذا الشأن، أنّ حوالي 70 % من الأراضي المسقية تستعمل فيها تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه، ودعا هذا الأمر إلى وضع برنامج خاص من طرف وزارة الفلاحة لرفع نسبة اعتماد الفلاحين على السقي الاقتصادي (السقي المحوري والسقي بالرش) من 30 % إلى أكثر من 78 % في آفاق 2014[43].

الجدول (1)

تطوّر المساحات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012) بالمليون هكتار

البيان	2000	2005	2009	2011	2012
المساحة الفلاحية الإجمالية	40.9	42.38	42.47	42.44	42.5
النسبة المئوية للمساحة الفلاحية من المساحة الاجمالية	17.2	17.8	17.83	17.82	17.8
المساحة الفلاحية المستغلّة	8.2	8.39	8.42	8.45	8.4
نسبة المساحة الفلاحية المستغلّة من اجمالي المساحة الفلاحية	20.1	19.8	19.83	19.90	19.77
المساحات المسقية (ألف هكتار)	489.090	803.880	884.337	987.005	1.042.920
نسبة المساحات المسقية من المساحات الفلاحية المستغلّة	5.97	9.54	10.5	11.72	12.42

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Ministère De L'Agriculture et du Développement - Rural, Evolution de la répartition générale des terres (2000 .- 2011) , Algérie, Mars 2012

Ministère De L'Agriculture Et Du Développement - Rural, La sécurité alimentaire en Algérie, Algérie, .publication spéciale, Février 2013

ونتيجة للزيادات المحسوسة في المساحات الفلاحية المستغلة والمساحات المسقية، فقد انعكس ذلك على قيمة الناتج الفلاحي في الجزائر، حيث عرف تطوّرا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة تزامنا مع تطبيق السياسات الفلاحية، والتي كان لها أثر بالغ في ارتفاع قيمة الناتج الفلاحي الذي قفز من 346.2 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 16569،3 مليار دينار سنة 2013، بزيادة تتعدّى ثلاثة أضعاف، وبمعدّل سنويّ قدّر بأكثر من 17 % خلال نفس الفترة.ويعود سبب هذا التحسّن في الأداء إلى نتائج تطبيق السياسات الفلاحية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال التوسّع في استخدام الأساليب الفلاحية الحديثة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين المشجّعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوده كالسعر التحفيزي للإنتاج واستصلاح الأراضي الفلاحية، بالإضافة إلى إنشاء نظام ضبط أسعار المنتوجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائض الإنتاج، وكذلك تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، والعمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية وغيرها.....

ولقد أصبحت بذلك مساهمة الناتج الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 7 % و 9 %، وهي تتناقص باطراد جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات، وذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، وهذا ما يؤكّد على أنّ الفلاحة تسهم بقليل في تكوين الدخل الوطني.

وفيما يتعلّق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال كامل فترة الدراسة، حيث انتقل المعدّل من 151 دولار للعام 2000 إلى حوالي 452 دولار للعام 2012، محقّقا بذلك زيادة سنويّة قدّرت بحوالي 12.3 % خلال نفس الفترة، وذلك بفعل تحسّن أداء النشاط الفلاحي خلال هذه الفترة.(الجدول 2)

الجدول (2)

تطوّر مؤشّرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013)

البيان / السنوات	2000	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)	4123.5	5252.3	7562.0	9352.9	11043.7	9968.0	11991.6	14519.8	15843.0	16569,3
الناتج الفلاحي (مليار دينار)	346.2	515.3	581.6	708.1	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1627,8
مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.4	9.8	7.7	7.5	6.6	9.2	8.4	8.2	9.0	9.8
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (دولار) ×	151	186	241	297	323	362	379	439	452	-

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Office National des Statistiques, Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013, Algérie, publication - .N°670, Juillet 2014

*صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، أعداد متفرقة (2007، 2009، 2010، 2013) .

2. مساهمة الإنتاج الفلاحي في تلبية الحاجيات الغذائية:

لقد خطت الجزائر خطوات كبيرة في مجال زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال الفترة (2000 – 2013) ، فقد شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هذه الفترة تطوّرًا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطراب الذي يعود إلى الظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان، إضافة إلى الظروف الاقتصادية وأحيانا السياسية.

ويحتلّ الإنتاج النباتي مكانة هامّة في الفلاحة عموما، لأنّه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقّق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح. والجدير بالذكر أنّ هذا الفرع من الفلاحة يضمّ مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، أهمّها: مجموعة الحبوب (القمح الصلب، القمح اللينّ، الشعير والخرطال) ؛ ومجموعة البقوليات؛ ومجموعة الخضر والفواكه، ، الزراعات الصناعية[44].

وبهذا استطاعت الجزائر خلال الفترة (2000 – 2013) تحقيق زيادة سنويّة قدرها 30.6%في انتاج الحبوب الذي يعدّ محصولا استراتيجيّا، علماً أنّ الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39 % من المساحة المزروعة في الجزائر[45].أمّا إنتاج الخضروات فقد ارتفع بنسبة سنويّة بلغت 18.5 %، وإنتاج الزيتون 11.7 %، والحمضيات 13 %، والتمور 129.8 %، ومجموعة اللحوم 7.3 %، وذلك خلال الفترة نفسها.ويعود السبب في تحسن مستوى الإنتاج إلى الجهود المبذولة لتحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي، وكذلك التركيز على التوسع الرأسي باستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة، والبذور المحسّنة، والاهتمام بالخدمات المساندة للإنتاج من بحوث تطبيقية وإرشاد فلاحي.(الجدول 3)

الجدول (3)

تطوّر إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013) بالمليون قنطار

المجموعات السلعية / السنوات	2000	2004	2007	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	9.3	40.3	35.9	61.2	45.6	42.5	55.0	49.1
الخضراوات	33.1	54.8	55.2	72.9	86.4	95.7	97	118.8
البطاطس	12.1	18.9	15.1	26.4	33.0	37.8	38.2	48.8
الحمضيات	4.3	5.9	6.9	8.4	7.9	11.1	9.6	12.1
زراعة الزيتون	2.2	4.7	2.1	4.8	3.1	6.1	3.9	5.8
التمور	3.7	4.43	5.3	6.0	6.4	7.2	7.9	8.5
اللحوم الحمراء	2.5	3.2	3.2	3.5	3.8	4.2	4.4	4.7
اللحوم البيضاء	1.9	1.7	2.6	2.1	2.8	3.4	3.4	4.2
الحليب (610 لتر)	1.6	1.9	-	2.4	2.6	2.9	3.0	3.4

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تطوّر الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000 - 2011) ، الجزائر، 2012.

Ministère De L'Agriculture et du Développement - Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009 - 2014) , 21eme session .d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre 2014

وفي سياق آخر، يعدّ الانتاج الحيواني هو الآخر ذا مكانة كبيرة في الاقتصاد الفلاحي، نظرا لما يوفّره من منتجات تعدّ تركيبة مهمّة في الغذاء الأساسي للسكان؛ والجزائر من الدول التي تتوفّر على ثروة حيوانية هائلة، تسمح بتوفير المنتجات الغذائية للسكان.وتتكون الثروة الحيوانية بالجزائر في مجملها من الأصناف الآتية: تربية المواشي (الأبقار، الأغنام والماعز) ، تربية

الدواجن، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء....

وتشير بيانات الجدول السابق إلى تحقيق نموّ في الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000 – 2013) ، إذ ارتفع انتاج اللحوم الحمراء من حوالي 2.5 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 4.67 مليون قنطار سنة 2013، أي بمعدل نموّ سنويّ قدره 6.2 %، كما ارتفع انتاج اللحوم البيضاء كذلك من حوالي 1.9 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 4.2 مليون قنطار سنة 2013، أي بمعدّل نموٍّ سنوي قدره 8.6 % على الرغم من تسجيل انتاج متذبذب طيلة الفترة محلّ الدراسة.بالإضافة إلى ذلك فقد عرف انتاج الحليب تزايدا مستمرّا خلال فترة الدراسة، حيث تمّ تسجيل انتاج قدره 1.6 مليار لتر سنة 2000، ليصل إلى حوالي 3.37 مليار لتر سنة 2013، أي بزيادة سنوية قدرها 7.9 % خلال الفترة (2000 – 2013) .

وتعزى الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحقّقة طيلة عشرية كاملة إلى اتّساع مشاريع التربية والإكثار الحديثة، هذا إلى جانب تطبيق السياسات الحكومية الجديدة في تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبيرة في هذا المجال، بالإضافة إلى حجم الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس من الماشية، وقد أسهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصراً هاماً من عناصر الأمن الغذائي وأحد الأنماط الاستهلاكية الرئيسية في الجزائر.(الجدول 4)

الجدول (4)

تطوّر الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000 - 2011) بالألف رأس

السنوات	2000	2004	2007	2009	2010	2011
الأبقار	1595	1614	1634	1682	1748	1790
الأغنام (الضأن)	17616	18293	20155	21405	22869	23989
الماعز	3027	3451	3838	3962	4287	4411
الإبل	234	273	291	301	314	319

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Office National des Statistiques, production - animale - Evolution de l'effectif du cheptel de 2000 à 2011 - ., rétrospective statistique, Algérie, Décembre 2012

إنّ تحليل تطوّر نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي تبيّن النمو الذي حقّقه، حيث يسلّط الضوء على الحيوية المدعّمة للقطاع الفلاحي، فإنتاج المواد الغذائية قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس، البقوليات، ...) ، غير أنّ هذا الإجراء لا يخفي التغيرات الهامّة من سنة إلى أخرى (– 7.4 سنة 2008، 21.7+ سنة 2009، 9.8+ سنة 2013) [46].ويعزى هذا التباين في نمو الإنتاج من موسم إلى آخر إلى الظروف المناخية غير المواتية، نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على المطر، والتي يصعب التحكّم بإنتاجيتها المحصولية.

وعلى صعيد آخر، فإنّ الوفرة الغذائية بالكغ/ حريرة لكل نسمة وفي اليوم في تزايد مستمر، حيث انتقلت من 2944 كغ/ حريرة كمتوسط للفترة (1990_1999) إلى حوالي 3100 كغ/ حريرة للفترة (2000 – 2004) ، لتبلغ ذروتها سنة 2011 بحوالي 3500 كغ/ حريرة لكل نسمة في اليوم[47].

3. تطوّر مستويات كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ومعدّل الاكتفاء الذاتي:

لقد أسهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية وزيادة معدل الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل بنسب مختلفة.فعلى سبيل المثال تراوح معدّل الاكتفاء الذاتي في الحبوب بين 30 % و 39 % خلال الفترة (2001 – 2012) ، ومعدّل الاكتفاء الذاتي في البطاطس بين 97 % و 99 %، والخضروات 99.6 % و 99.7 %، ومجموع اللحوم في حدود 89 %.فبعد أن كانت مجموعة الحبوب تشكل نحو 69.5 % من قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام2000، فقد أصبحت تشكل حوالي 68.04 % عام 2011، لتستقرّ عند 60.7 % سنة 2012. والجدول الموالي يوضّح ذلك:

الجدول (5)

تطور كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسية للجزائر خلال الفترة (2001 - 2012)

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
	الحبوب	10794.09	30.46	69.54
متوسط الفترة	البطاطس	3645.64	99.60	0.4
(2005_2001)	اللحوم الحمراء والبيضاء	471.65	89.38	10.62
	الخضروات	3645.64	99.60	0.4
	الحبوب	10646.25	33.83	66.17
	البطاطا	5536.93	99.77	0.23
2007	اللحوم الحمراء والبيضاء	437.11	85.14	14.86
	الخضروات	5536.93	99.77	0.23
	الحبوب	13172.31	39.88	60.12
	البطاطس	7316.87	99.65	0.35
2009	اللحوم الحمراء والبيضاء	524.70	88.13	11.87
	الخضروات	7316.87	99.65	0.35
	الحبوب	11665.80	31.96	68.04
2011	البطاطس	3975.40	97.15	2.85

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
	اللحوم الحمراء والبيضاء	660.49	90.50	9.5
	الخضروات	9594.81	99.73	0.27
	الحبوب	13075	39.30	60.7
2012	البطاطس	4332.7	97.40	2.6
	اللحوم الحمراء والبيضاء	669.0	90.60	9.4
	الخضروات	10428	99.80	0.20

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة (29، 31، 33) ، السنوات (2009، 2011، 2013) على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النموّ الديموغرافي يعدّ عاملا يتماشى مع تزايد الحاجيات الغذائية، حيث تطوّرت نسبة النمو الطبيعي بحوالي 3.5 % سنوات (1970 – 1980) ، ثمّ انخفضت إلى 1.92 % سنة 2008، لتعود تدريجيا إلى الارتفاع منذ ذلك الحين لتبلغ 2.07 % سنة 2013، وهي نسبة توافق تماما تجديد السكان[48].

4. تطوّر حجم الصادرات والواردات الغذائية:

يمثّل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافاً إليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حالة ارتفاع حجم الصادرات عن حجم الواردات تتحقّق معدّلات أعلى من الاكتفاء، حيث يمكن الإفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي.بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوافر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية[49].

وفي السياق ذاته، فإنّ نموّ الحاجات الغذائية نموّا مستمرّا بسبب الضغوط الناتجة عن التزايد الديموغرافي، وهجرة السكان إلى المدن، و التحوّلات في نمط الاستهلاك؛ جعل اقتصاد الجزائر يتّسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الانتاج وارتفاع الطلب، الأمر الذي أدّى بالدولة إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد[50]. والجدول الموالي يبيّن تطوّر حجم الواردات والصادرات من السلع الغذائية في الجزائر:

الجدول (6)

تطور حصيلة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2013) بالمليون دولار

السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2011	2012	2013
الصادرات الكلية	22031	32083	63601	79298	45194	73489	71866	65917
الصادرات الغذائية	31	59	88	119	113	355	315	402
نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية	0.14	0.18	0.15	0.16	0.25	0.48	0.44	0.61
الواردات الكلية	9173	18308	27631	39479	39294	47247	50376	54852
الواردات الغذائية	2416	3597	4954	7813	5863	9850	9022	9580
نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية	26.3	19.6	17.9	19.8	14.9	20.8	17.9	17.5
صافي الواردات الغذائية	2385	3538	4866	7694	5750	9495	8707	9178

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Direction Générale des Douanes, Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2000 - 2013) , Algérie, 2014.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ هناك ارتفاعا في حجم الواردات من السلع الغذائية بداية سنة 2000، حيث بلغ ذروته سنة 2008 بقيمة 7813 مليون دولار، مسجّلا بذلك نموّا قدّر بحوالي 58 % أي أكثر من النصف تقريبا، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتيجة تضافر عوامل عديدة كارتفاع أسعار النفط، تزايد استخدام الوقود الحيوي، سوء الأحوال الجوية، القيود على سياسات التصدير وارتفاع أسعار العقود الآجلة للحبوب عام 2007 – 2008.[51] ثمّ انخفضت سنة 2009 بحوالي (– 25 %) نتيجة تراجع الاسعار وزيادة الانتاج المحلي من الحبوب الذي قدّر بحوالي 52.5 مليون قنطار، واستمرّت في الارتفاع خلال السنوات التالية لتصل إلى حوالي 9580 مليون دولار سنة 2013.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى أنّ الصادرات الغذائية تسهم بنسب ضعيفة في اجمالي الصادرات، حيث انتقلت هذه النسبة من 0.14 % سنة 2000 إلى 0.61 % سنة 2013، وذلك رغم ارتفاع قيمة الصادرات الغذائية من 31 مليون دولار إلى 402 مليون دولار خلال الفترة نفسها، ما يؤكّد مرّة أخرى على الأهمية الكبيرة التي يحتلّها قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات الجزائرية[52]، وفي المقابل، فقد شهد نصيب الواردات الغذائية من اجمالي الواردات ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى، حيث بلغت نسبة مساهمة الواردات الغذائية في اجمالي الواردات 26.3 % سنة 2000، لتعرف انخفاضا طيلة الفترة (2004 – 2008) ، وذلك في حدود 18 %، مسجّلة تذبذبا في السنوات التالية.

ويتوقّف حجم الواردات الغذائية على كمية الإنتاج المحلي، والذي يتحدّد في غالب الأحيان بالظروف المناخية التي تؤثر

بشكل كبير على حجم الإنتاج في ظل تزايد الحاجيات الغذائية، وبالتالي زيادة حجم الواردات من المواد الغذائية وانخفاض حجم الصادرات.فبالرغم من ارتفاع معدّلات الإنتاج الفلاحي المحلي من سنة لأخرى – كما أشرنا إليه سالفا – ؛ لم تتمكّن هذه الزيادة من تغطية الطلب الإجمالي للسكان، ما يعني أنّ نمو الإنتاج الفلاحي لم يساير زيادة الطلب على الغذاء، حيث ظلّ معدّل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الوطني منخفضا ولم يتجاوز نسبة 70 %، بمعنى أنّ ما نسبته 30 % من احتياجات المواطنين الغذائية تلبّى عن طريق الاستيراد.(الجدول 7)

الجدول (7)

تطوّر حجم الإمدادات الغذائية خلال الفترة (2000 - 2011) بالمليون طن

السنوات	2000	2002	2004	2006	2007	2009	2010	2011
الإنتاج الوطني	9.1	11.4	17.8	18.6	17.5	24.6	25.2	25.4
الواردات الغذائية	7.4	8.8	8.1	7.8	8.0	9.2	8.9	11.6
الوفرة الغذائية	16.5	20.2	25.9	26.4	25.5	33.8	34.1	37
معدّل التغطية بالإنتاج الوطني %)	55	56	69	70	69	73	74	69

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على:

Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation - et l'Agriculture, cadre programmation par pays –Algérie (2013/ 2016) - , publication spéciale, Décembre 2012, .p119

وتجدر الاشارة في هذا الصدد، أنّ زيادة العجز في الميزان السلعي للجزائر تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي والفلاحي.ولأن قيمة الاستيراد لا تقابل قيمة صادرات تغطيتها، فإنّ حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن، والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرّض إلى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدّرة للغذاء[53].

خاتمة:

استعرض البحث الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار تحقيق الأمن الغذائي، إذ قامت الجزائر بحلول الألفية الثالثة بتطبيق العديد من السياسات والإصلاحات التنموية في المجال الفلاحي في سبيل تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي.**ومن أهم النتائج المتوصّل إليها**:

1. تتمتّع الجزائر بإمكانيات هامّة في المجال الفلاحي ولكنّها غير مستغلّة، مما يؤثّر على تحقيق الأمن الغذائي واستدامته.

2. على الرغم من أهمية تلك الحصيلة من الإنجازات، إلّا أنّ ما تحقّق ليس على مستوى الطموح، فلا زالت الجزائر تعاني من تبعية للخارج، فمعدلات الاكتفاء الذاتي لأهمّ السلع الغذائية الاستراتيجية متدنية، وظلّ معدّل تغطية الطلب المحلي بالإنتاج الوطني منخفضا في حدود 70 %، وبهذا يبقى اللجوء إلى استيراد السلع الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء هو الملجأ الذي تأخذ به الجزائر، بالرغم من إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الاستهلاكية الأساسية،

3. إن الحجم الهائل من الأموال التي يتم ضخّها في مختلف نشاطات القطاع الفلاحي لا تقدّم عوائد بمقدار الإعتمادات المخصّصة لها، وهذا راجع إلى حجم تلك الإعتمادات من جهة، وطريقة توزيعها من جهة أخرى؛

4. إنّ الانتاج الفلاحي في الجزائر يتّسم بالتذبذب من سنة لأخرى، فبالرغم من التقنيات الحديثة التي أدخلت في هذا القطاع في إطار سياسات الدعم التي اتّبعتها الجزائر في هذا الشأنّ، إلّا أنّه يؤكّد في كلّ مرّة خضوعه للتقلبات والتغيرات المناخية، التي ما زالت تفتك بالمحاصيل الفلاحية وتقلّل من مردودها

5. مازال الرهان قائما أمام صانعي القرار في الجزائر بشأن مسألة تحقيق الأمن الغذائي، إذ إن التزايد السكاني الذي ينجم عنه ارتفاع في الطلب على الغذاء من جهة، وشحّ الموارد المائية من جهة أخرى؛ عاملان أساسيّان في تحقيق الأمن الغذائي، لأنّ تحقيق الأمن المائي قد يسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي.

6. إنّ سياسات التنمية والتطوير التي مسّت قطاع الفلاحة الجزائري، تحمل في طيّاتها الكثير من الايجابيات، وكذلك سبل الخروج من الركود وبناء اقتصاد فلاحي مستدام، لكنّها تفتقد في الكثير من الأحيان إلى الإرادة في التنفيذ، في ظل غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات، هذا إلى جانب غياب قادة مستبصرين قادرين على إتمام المسيرة الإصلاحية، فضلا عن طبيعة الاصلاحات التي تعدّ ظرفية، وليست طويلة المدى.

على ضوء هذه النتائج، يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. إعطاء أهمّية كبيرة للوسط الريفي الذي يعد فضاءً حيّا يسهم في تسريع وتيرة نمو الفلاحة الجزائرية، وذلك بتوفير البنى التحتية كالكهرباء والمياه والنقل والمواصلات، لربط تلك المناطق بالأسواق الداخلية والخارجية.

2. ضرورة دعم فئة الشباب، من خلال العمل على تحرير المبادرات وزرع الذهنية التطويرية، وذلك عبر تكوينهم أكاديميا، بالإضافة إلى مساعدتهم في الحصول على الأراضي الفلاحية والقروض البنكية، فضلا عن إنشاء جمعيات وتعاونيات لتنظيم نشاطاتهم الفلاحية.

3. تثمين وتبليغ نتائج البحث العلمي المؤكّدة للفلاحين من خلال جهاز إرشاد فلاحي فعّال وميداني؛

4. ضرورة المرافقة التقنية والإدارية للفلاحين وخاصّة المستفدين من الدعم الفلاحي، لتسيير الأموال تسييرا عقلانيا، والمحافظة على المال العام وإعطاء مردودية أكبر لهذه المبالغ.

5. إشراك الفلاحين محليا من خلال تنظيماتهم المهنية المختلفة في وضع السياسات والمشاريع الفلاحية التي تهمّهم بالدرجة الأولى، لضمان نجاحها واستدامتها.

6. إنشاء منظومة وطنية خاصّة بالإحصاء الفلاحي تكون ذات طابع مستقلّ، تتكفّل بتجميع البيانات وتقديم المعلومة الإحصائية الخاصّة بالقطاع الفلاحي الجزائري، كي يتسنّى لمُتّخذي القرار وضع خطط وسياسات سليمة مبنية على التوقّعات الرشيدة وتحقيق الأهداف المنشودة.

7. الحدّ من توسيع المحيط الحضري على حساب المساحات الفلاحية، فضلا عن وضع نظام مراقبة صارم في الحصول على تراخيص لاستغلال الأراضي، وذلك في سبيل الحفاظ على الطابع الفلاحي لها.

8. زيادة الصادرات الغذائية من المحاصيل التى حقّقت اكتفاءً ذاتيّا مع وجود فائض، وذلك لتقليل مخاطر الاعتماد على مورد رئيسيّ واحد من حصيلة الصادرات فى تمويل الواردات الغذائية وهى منتجات النفط.

9. تبنّي سياسة حكيمة في مجال الري، وذلك من خلال ايجاد لجان مشتركة بين مصالح قطاعي الري والفلاحة لوضع نمط تسيير لاستغلال عقلاني للمياه بطرق علمية حديثة، من خلال تشجيع استخدام وسائل الري التي توفر المياه وتدعيم اقتنائها، إضافة إلى تحلية مياه البحر وإعادة تطهير المياه المستعملة.

10. حتمية التوسع الزراعي الأفقى فى الأراضي الصحراوية لزيادة الرقعة المزروعة، وذلك من خلال التيسير على المستثمرين فى الأراضي المستصلحة الجديدة، بتوفير البنى الأساسية لتمكينهم من انجاز مستثمراتهم.

11. توعية المجتمع بأهمية الأمن الغذائي والتحدّيات التي تواجهه، من خلال القيام بحملات تحسيسية، من أجل التأثير على أنماط الاستهلاك لأفراد المجتمع، وبالتالي ترشيد استهلاكهم للمواد الغذائية والحدّ من تبذيرها.

12. تعزيز آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال القضاء على أشكال البيروقراطية كافة، والعمل على توجيهه نحو الفروع الأساسية ذات العلاقة بالأمن الغذائي الوطني.

الهوامش:

1. الزغبي سميرة، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006، ص03.

2. الونداوي نشأة مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلد6، عدد20، 2010، ص144.

3. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص192.

4. الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، مادة معلوماتية، المركز الوطني للمعلومات، أفريل2005، ص04.

5. مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد05، 2007، ص ص15، 16.

6. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص196.

7. حمدان محمد رفيق أمين، الامن الغذائي– نظرية ونظام وتطبيق – ، دار وائل للنشر، عمان، ط01، 1999، ص16.

8. سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، عدد05، جوان2009، ص ص12، 11.

9. الراوي أحمد عمر، الأمن الغذائي في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، عدد14، 2009، ص89.

10. كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013، ص10.

11. الداهري عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالمي، بغداد، ط01، 1969، ص289.

12. الرسول أحمد أبو زيد، السياسات الاقتصادية الزراعية – رؤى معاصرة – ، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2004، ص44.

13. غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – فرع اقتصاد – ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007/ 2008، ص92.

14. بن ناصر عيسى، أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر – ، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي – التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية – ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 15/ 16نوفمبر2011، ص07.

15. انظر في ذلك:

Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural, La sécurité alimentaire en Algérie, Algérie, publication spéciale, Février 2013, p02.

× تقع الجزائر على غرار 17 بلد افريقي يعاني من عجز في المياه في خانة البلدان التي تفتقر إلى الموارد المائية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عتبة الندرة التي حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ 1000 م^3 سنويا لكل ساكن.

16. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية، الجزائر، 22 نوفمبر 2008، ص01.

17. انظر في ذلك:

Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, cadre programmation par pays –Algérie (2013/ 2016) - , publication spéciale, Décembre 2012, p119.

18. Office National des Statistiques, Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013, Algérie, publication N°670, Juillet 2014.

19. Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013, Algérie, publication N°653, Décembre 2013, p12.

20. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد33، الخرطوم، 2013.

21. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق – ، الجزائر، ماي 2012، ص03.

22. انظر في ذلك: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000 – 2010) ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، عدد09، 2013، ص46.

23. جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها – دراسة حالة ولاية البويرة – ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية – فرع التنظيمات السياسية والإدارية – ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص94.

24. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق – ، مرجع سبق ذكره، ص04.

25. جرمولي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص95.

26. المرجع نفسه، ص96.

27. بن تركي عزالدين، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2007، ص257.

28. لمزيد من التفاصيل حول البرنامج التكميلي لدعم النمو، انظر: مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005_2009) ، الجزائر، أفريل 2005.

29. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2009) ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، عدد07، 2010، ص209.

30. نفس المرجع ونفس الصفحة.

31. الجزائر، المادة 2 من القانون رقم 08 – 16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق لـ 3 أغسطس 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد46، 10 أوت 2008، ص ص5، 6.

32. نفس المرجع، ص ص8، 7.

33. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وثيقة أساسية، 2010، ص01.

34. عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23/ 24 نوفمبر 2014، ص07.

35. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وأفاق – ، مرجع سبق ذكره، ص07.

36. نفس المرجع ونفس الصفحة.

37. عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص08.

38. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق – ، مرجع سبق ذكره، ص08.

39. Djaouti M›hand, Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord - Sud (Cas de la wilaya de Sétif) , Série «Master Of Science», Institut Agronomique Méditerranéen de Montpelier, CIHEAM, n°106, 2010, PP 117, 118.

40. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص02.

41. Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010 - 2014) , Algérie, Novembre 2010, PP 5,6.

42. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، وثيقة أساسية، 27 فيفري 2011، ص06.

43. عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص12.

44. غربي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص119.

45. عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص13.

46. Ministère de l'Agriculture et Du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009 - 2014) , 21eme session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre 2014.

47. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق – ، مرجع سبق ذكره، ص31.

48. Office National des Statistique, Démographie Algérienne - 2013 - , Algérie, publication N°658, Mars 2014, p5.

49. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الأمن الغذائي في الدول العربية – ، الفصل العاشر، 2012، ص176.

50. خالفي علي، واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص التحليل الاقتصادي – ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989/ 1990، ص18.

51. انظر في ذلك: مصطفى محمد سمير، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية – خسائر الواقع وحلول المستقبل – ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد52، 2010، ص138 وص145.

52. يشكّل قطاع المحروقات ما يقارب 97 % من إجمالي الصادرات الجزائرية حسب بيانات المديرية العامّة للجمارك الجزائرية للعام 2013.

53. انظر في ذلك: الجبوري رقية خلف حمد، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان57 – 58، 2012، ص123.

المصادر والمراجع:

أولا ـ المراجع العربية:

1. بن تركي عزالدين، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، 2007.

2. بن ناصر عيسى، أثر السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر – ، بحث مقدّم إلى الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي – التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية – ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 15/ 16 نوفمبر 2011.

3. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000 – 2010) ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، عدد09، 2013.

4. الجبوري رقية خلف حمد، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان57 – 58، 2012.

5. جرمولي مليكة، السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها – دراسة حالة ولاية البويرة – ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية – فرع التنظيمات السياسية والإدارية – ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

6. الجزائر، المادة 2 من القانون رقم 08 – 16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق ل3 أغسطس 2008 يتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد46، 10 أوت 2008.

7. الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، مادة معلوماتية، المركز الوطني للمعلومات، أفريل2005.

8. حمدان محمد رفيق أمين، الامن الغذائي – نظرية ونظام وتطبيق – ، دار وائل للنشر، عمان، ط01، 1999.

9. خالفي علي، واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية – تخصص التحليل الاقتصادي – ، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1989/ 1990.

10. الداهري عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالمي، بغداد، ط01، 1969.

11. الراوي أحمد عمر، الأمن الغذائي في العراق: التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، عدد14، 2009.

12. الرسول أحمد أبو زيد، السياسات الاقتصادية الزراعية – رؤى معاصرة – ، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية، 2004.

13. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2009) ، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، عدد07، 2010.

14. الزغبي سميرة، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006.

15. سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب واللغات، جامعة بسكرة، عدد05، جوان2009.

16. السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

17. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، أعداد متفرقة (2007، 2009، 2010، 2013) .

18. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الأمن الغذائي في الدول العربية – ، الفصل العاشر، 2012.

19. عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23/ 24 نوفمبر 2014.

20. غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية – فرع اقتصاد – ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007/ 2008.

21. كينه عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.

22. مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد05، 2007.

23. مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005_2009) ، الجزائر، أفريل 2005.

24. مصطفى محمد سمير، الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية – خسائر الواقع وحلول المستقبل – ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد52، 2010.

25. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلدات مختلفة (29، 31، 33) ، السنوات (2009، 2011، 2013) على التوالي.

26. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و وزارة الموارد المائية، منشور وزاري مشترك رقم 558 يتعلّق بالتدابير التسهيلية لتقديم رخص حجز المياه الجوفية، الجزائر، 22 نوفمبر 2008.

27. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، وثيقة أساسية، 2010.

28. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة (2000 – 2011) ، الجزائر، 2012.

29. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي – عرض وآفاق – ، الجزائر، ماي 2012.

30. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، وثيقة أساسية، 27 فيفري 2011.

31. الونداوي نشأة مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، مجلد6، عدد20، 2010.

ثانيا ـ المراجع الأجنبية:

1. *Direction Générale des Douanes, Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (2000 - 2013) , Algérie, 2014*

2. *Djaouti M›hand, Renforcement des capacités des acteurs de la filière céréales en Algérie dans le cadre d'un partenariat Nord - Sud (Cas de la wilaya de Sétif) , Série «Master Of Science», Institut Agronomique Méditerranéen de Montpelier, CIHEAM, n°106, 2010.*

3. *Ministère de l'Agriculture et Du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole (2009 - 2014) , 21éme session d'évaluation trimestrielle, Alger, 11 et 13 Décembre 2014.*

4. *Ministère De L'Agriculture Et Du Développement Rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal (2010 - 2014) , Algérie, Novembre 2010.*

5. *Ministère De L'Agriculture Et Du Développement Rural, la sécurité alimentaire en Algérie, Algérie, publication spéciale, Février 2013.*

6. *Ministère De L'Agriculture et du Développement Rural, Evolution de la répartition générale des terres (2000 - 2011) , Algérie, Mars 2012.*

7. *Office National des Statistique, Démographie Algérienne - 2013, Algérie, publication N°658, Mars 2014.*

8. *Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage AU 4ème Trimestre 2013, Algérie, publication N°653, Décembre 2013.*

9. *Office National des Statistiques, Les Comptes Economiques en volume de 2000 à 2013, Algérie, publication N°670, Juillet 2014.*

10. *Office National des Statistiques, production animale - Evolution de l'effectif du cheptel de 2000 à 2011 - , rétrospective statistique, Algérie, Décembre 2012.*

11. *Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, cadre programmation par pays – Algérie (2013/ 2016) - , publication spéciale, Décembre 2012.*